مجلـة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (10) / العــدد: (01)، (2026)
ص 227 - 240

السياسات العامة الاجتماعية في الجزائر بين الخلفيات الأيديولوجية والتطلعات المستقبلية

Social Public Policies in Algeria among Ideological Backgrounds and Future Aspiration

رانجة زكية
جامعة الجزائر 03، (الجزائر)، randja.zakia@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2025/05/27 تاريخ قبول النشر: 2026/11/26 تاريخ النشر: 2026/06/08

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع السياسات الاجتماعية في الجزائر والتي لابد من إعادة النظر فيها لتكون اكثر فعالية في تحقيق الأهداف والتطلعات المستقبلية للنمو والازدهار، حيث انطلقت الدراسة من إشكالية وضع توجهات جديدة للسياسات الاجتماعية في الجزائر بين المبادئ التاريخية المترسخة والتطلعات المستقبلية لتحقيق التنمية، وقد تم التوصل الى نتائج متعلقة بضرورة الانطلاق في عملية اصلاح السياسات الاجتماعية من خلال التركيز على الرفع من مستوى وكفاءة المؤسسات وكذا ضبط الآليات القانونية وتكييفها وفق الأهداف الجديدة بما يحقق الازدهار والتنمية، وكذا العمل على تكوين العنصر البشري القائم على ذلك وفق منطق الكفاءة الاقتصادية.

الكلمات مفتاحية: السياسات العامة؛ السياسة الاجتماعية؛ العدالة الاجتماعية؛ الخلفيات الإيديولوجية؛ التطلعات المستقبلية.

Abstract:

This study addresses the issue of social policies in Algeria, which must be reconsidered to be more effective in achieving future goals and aspirations for growth and prosperity, the study started from the problem of establishing new directions for social policies in Algeria between established historical principles and future aspirations to achieve development, the Conclusions were reached regarding the necessity of launching a process of reforming social policies by focusing on raising the level and efficiency of institutions, as well as regulating and adapting legal mechanisms in accordance with new objectives in order to achieve prosperity and development, as well as working to form the human element responsible for this in accordance with the logic of economic efficiency.

Keywords: Public polices; social policy; Social justice; Ideological backgrounds; Future aspirations.

1. مقدمة :

لطالما أعتبر الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية من أهم السمات التي تميز سياساتها العامة وتوجهاتها الأساسية وهذا ما كان له الأثر الواضح على التنمية الاجتماعية وعلى كافة الأصعدة منذ الاستقلال، حيث عكفت الدولة الجزائرية على الاهتمام بالتعليم والصحة والإسكان وغيرها لتكون مجانية ومتاحة لجميع المواطنين على حد سواء ودون أي استثناء، وهذا ما سمح برفع مستوى التعليم والتمكن من الوصول الى الرعاية الصحية وتحسن مختلف المؤشرات الاجتماعية وهذا كله يعود له الفضل للسياسات الاجتماعية المنتهجة.

لكن وكما هو معروف ان السياسات الاجتماعية هي بحاجة الى ميزانية معتبرة لتمويلها وبالنسبة للجزائر كان الطابع الريعي للاقتصاد كفيلا بدعم التوجه الاجتماعي للدولة وممولا لها وهذا ما كان له الأثر فيما بعد على ميزانية الدولة التي أصبحت السياسات الاجتماعية تأخذ حيزا كبيرا من مخصصاتها دون ان يكون لذلك اثر فعلي على النمو الاقتصادي الذي لم تكن داعمة له، إضافة الى انه واجتماعيا كان لها الأثر على تعزيز الاتكالية لدى افراد المجتمع الذي اصبح ينتظر سخاء ميزانية الدولة لتلبية احتياجاته المختلفة دون ان تكون هذه السياسات محفزا له ليكون مستقبلا في غنى عن مساعدات الدولة وذلك بتطوير مصادر دخله مثلا.

وبالتالي فمع مرور عقود بعد الاستقلال أصبح الحديث عن السياسات الاجتماعية في الجزائر هو حديث عن سياسات عامة تضعها النخب الحاكمة دون إعادة النظر فيها وتطويرها بما يتناسب وطموحات المجتمع وكذا متطلبات الاقتصاد التي لم يعد يخفى أهمية الاهتمام بها، خاصة وانه كما هو معروف أن النفط هو كغيره من السلع في السوق العالمية تخضع أسعارها الى تغيرات وتقلبات وقد تشهد هبوطا حادا ما يؤدي الى أزمة اقتصادية حقيقية فبات من الضروري احداث التغييرات اللازمة وتكييف السياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه التغيرات.

فهذه الدراسة تهتم بدراسة موضوع السياسات الاجتماعية في الجزائر بالنظر الى جذور هذه السياسات وخلفيتها الأيدولوجية والتاريخية والتطلع الى مستقبلها في ظل الرؤية التنموية التي تتبناها البلاد وتسعى الى تحقيقها مستقبلا والتي تعد السياسات الاجتماعية لها دور مهم في اكتمال مشروع التنمية، ومنه فإننا نطرح الإشكالية التالية:

*ماهي اهم التوجهات الجديدة التي يمكن ان تتبناها السياسات الاجتماعية في الجزائر اليوم بما يتناسب ومبادئها التاريخية وتطلعاتها المستقبلية لتحقيق التنمية؟

وعليه وللإجابة على هذه الإشكالية نضع الفرضيات التالية:

*تحد المبادئ التي تم الاعتماد عليها منذ الاستقلال في تحقيق فعالية السياسات الاجتماعية في الجزائر.

*اعتماد المنطق الاقتصادي في وضع السياسات الاجتماعية يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية.

*اصلاح السياسات الاجتماعية في الجزائر يعتبر تحديا ضروريا.

ولمعالجة هذه الفرضيات تم تناول أربعة محاور بداية من المحور الأول والذي تناولنا فيه مكانة السياسات الاجتماعية اليوم في بناء وتطوير المجتمعات و تحقيق تطور وازدهار الشعوب وتغير المفاهيم المتعلقة بها بانها سياسات فقط لمحاربة الفقر وحماية الفئات الهشة من

المجتمع بينما اليوم تتوسع السياسات الاجتماعية لدعم هذه الفئات للانخراط في الحياة الاقتصادية وحتى السياسية، في المحور الثاني تطرقنا لاهم المبادئ التي تقوم عليها السياسات الاجتماعية في الجزائر وخلفياتها الأيديولوجية، ثم في المحور الثالث حاولنا توضيح مدى تأثير تكلفة السياسات الاجتماعية على الميزانية العامة للدولة، وأخيرا في المحور الأخير تم الاهتمام بموضوع اصلاح السياسات الاجتماعية في الجزائر واهم السبل التي يمكن اتباعها.

2. الإطار المفاهيمي للسياسات الاجتماعية واهميتها:

إن السياسات العامة في الدول وخاصة منها السياسات الاجتماعية اليوم تمثل أهم مظاهر نجاح الدولة او فشلها في تأمين مبررات وجودها بحسب المفاهيم التي ارتكزت عليها الكثير من الأفكار والمعتقدات والتي أسست للدولة الرعائية، الدولة التي تؤمن لمواطنيها المسائل الحيوية لبقائهم وكذلك تأمين وسائل رفاهيتهم.

وكذا قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار سيادة القانون فعليها ان تحقق سياسات اقتصادية ناجحة في ظل العدالة والمساواة حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني، فتكون الدول ممثلا شرعيا لمواطنيها والامر يتعدى السياسات العامة ليتضمن اشكالية تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول في حل المشاكل التي تواجهها.

وهنا يتم التركيز على علاقة الحكومة بالمواطنين، سواء كأفراد أو كأعضاء في مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية وهذا يتضمن الاهتمام بقيم مؤسسات الدولة وما تحمله من قيم المساءلة والرقابة والنزاهة.

1.2 مفهوم السياسة الاجتماعية:

السياسة الاجتماعية تعبر على التوجهات والمبادئ والتشريعات والأنشطة التي تؤثر على الظروف المعيشية التي تساعد في رفاهية الانسان فهي ذلك الجزء من السياسة العامة التي تعنى بالقضايا الاجتماعية.

وصفها مركز مالكوم وينر للسياسة الاجتماعية في جامعة هارفرد: بانها سياسة عامة تطبق في مجالات عدة كالرعاية الصحية، والخدمات الأساسية والعدالة الجنائية والتعليم والتشغيل، كما أنها السياسة التي تؤثر على رفاهية المجتمع من خلال تنظيم التسويق للسلع والموارد في هذا المجتمع وكيفية الوصول إليها. فهدف السياسة الاجتماعية الأساسي هو تحقيق رفاهية الانسان من مختلف الجوانب، فالسياسة الاجتماعية تستند إلى (قيم المجتمع + أيدولوجية النظام السياسي) وتسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأمد لخدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، وهي ذلك الجزء من السياسة العامة الذي يعبر عن طموح المجتمع وهي محصلة تفاعل القوى الاجتماعية والمشاركة الشعبية للمستفيدين من برامج السياسة الاجتماعية [1].

وبالتالي يجب على السياسة الاجتماعية كمفهوم ان تتضمن العناصر التالية:

- السياسة الاجتماعية هي من مسؤولية الحكومة اولا.
- احتواء السياسة الاجتماعية على اهداف وغايات.
- تسعى الى احداث تغييرات في المجتمع.
- إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية العامة.
- تهدف الى تحقيق رفاهية المواطنين.

ومن كل ما سبق يمكن تحديد تعريف للسياسة الاجتماعية كالاتي:

السياسة الاجتماعية هي مجموعة المبادئ والقرارات التي تحددها الحكومة بمشاركة التنظيمات والجماعات والقوى السياسية والمهنية الاجتماعية وتحدد من خلالها الغايات والأساليب لتلبية احتياجات المجتمع وحل المشاكل الاجتماعية وذلك كله ضمن أيديولوجية النظام السياسي وقيم المجتمع.

وقد تطور حقل السياسات الاجتماعية بتطور الجانب المؤسساتي للدول وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وتركيز دور الدولة في تحقيق الرفاه عقب الحرب، ومفهوم الحقوق الاجتماعية الذي يشكل الدعامة الأساسية لحقوق الانسان.

وقبل ذلك الانطلاق من عصر التنوير القرن 18 والفلاسفة العقد الاج وأهمية تدخل الدولة في النظام الاجتماعي فالمجتمع يطالب بالحماية الاجتماعية مقابل سلب حرية الفردية[2].

حيث كان للمساهمات الفكرية والفلسفية دور في تطوير أفكار جديدة عن أدوار السلطة والسياسة العامة وتنظيم المجتمع واحداث توازنات جديدة سياسية واجتماعية والقضاء على الأفكار التي تفوض للملك السلطة الإلهية المطلقة كما ان ظهور نموذج المواطنة بعد الثورة الفرنسية والتي تبلورت معه قيم المصلحة العامة – المساواة – الحقوق والواجبات، كل هذا جعل الحق الاجتماعي أساسا للسياسة الاجتماعية، ومع بداية المنتصف الثاني من القرن 20 تمثلت الحقوق الاجتماعية في الإعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948 والتي كانت استجابة لضغوط من الحركات الاجتماعية.

2.2 أهمية واهداف السياسة الاجتماعية:

تتمثل أهمية السياسة الاجتماعية في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التطور والازدهار وذلك بصورة متكاملة لدور كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فالنمو الاقتصادي يبقى ناقصا دون الاهتمام بالمجالات الاجتماعية وذلك بهدف استدامة العملية التنموية.

كما تتحدد أهمية السياسة الاجتماعية في بناء ميثاق اجتماعي في الدولة الحديثة يكمل الديمقراطية السياسية ويتم ترسيخه في المساحة التي يتقاطع فيها المجتمع المدني مع الدولة وردم الفجوة الاجتماعية عبر الاهتمام بالنقاط التالية:

- الاهتمام بالفئات الضعيفة.
- صياغة البرامج والمشروعات الاجتماعية.
- تحديد آليات العمل الاجتماعي.
- التخطيط الاقتصادي وتكافؤ الفرص.
- التوازن والعدالة في توزيع الحقوق.

فمن شأن الاهتمام بهذه النقاط وترسيخها عند وضع السياسات الاجتماعية وضع الإطار الملائم لهذه السياسات لتحقق الاهداف الأساسية التي وجدت من أجلها مثل:

- اشباع الحاجات الأساسية وتوفير الخدمات ورفع مستوى المعيشة.
- المشاركة الفعالة في بناء الانسان، الارتقاء بمستواه وتحقيق مصالحه.
- تحقيق استثمار أمثل للموارد البشرية والتنظيمية.
- تحقيق النمو المتوازن.

- العمل على دعم وتجديد النظم الاجتماعية القائمة وزيادة كفاءتها ودعم التكافل الاجتماعي.
- الإصلاح الاجتماعي – تحقيق العدالة والمساواة – محاربة الآفات الاجتماعية.

3.2 مجالات السياسة الاجتماعية

في الدول الحديثة حددت وظيفة السياسات الاجتماعية في المجالات التالية [3]:

ا – **التنمية السياسية**: تتمثل القضايا السياسية والدستورية (قضايا العدالة وسيادة القانون والمجتمع المدني) ففي الدولة الحديثة يقل التمايز بين المجالين الاجتماعي والسياسي وتعتبر السياسة وظيفة المجتمع (الحديث).

ب– التنمية الاقتصادية: من خلال الاهتمام بضمان حق العمل والتحسن المعيشي: الحد من الفقر والبطالة وعدم المساواة، وكذا توفير التعليم والمعرفة والمهارات.

ج – التنمية الاجتماعية: والتي تتمثل في قضايا الصحة والرعاية الصحية، الخدمات الإنسانية، تحقيق الانسجام والتعاون والمساواة في الاستفادة من موارد المجتمع، معالجة التهميش والتمييز بين الجنسين.

د – مشاكل البيئة: من خلال الاهتمام بالبيئة، الحفاظ على الموارد الطبيعية، وقضايا المناخ.

4.2 التحديات التي تواجه السياسات الاجتماعية:

تواجه السياسات الاجتماعية الحديثة مجموعة من التحديات خاصة في الدول النامية والتي لطبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية فيها خصوصيات قد تشكل عقبات أمام تحقيق تطور مناسب للجانب الاجتماعي فيها، ونجد منها [4]:

- اعتماد النمط التقليدي للسلطة القائم على قدسية الأعراف والتقاليد وأفكار مثل: الزعيم، المؤامرة، الوحدة مما يمنع ترسيخ الضوابط القانونية والمؤسساتية.
- غياب المواطنة والولاء للامة بدلا من الدولة وفكر الجماعة بدلا من المجتمع المدني.
- تغييب المشاركة الاجتماعية الواسعة والتمييز بين الفئات وتغييب مشاركة المرأة وبالتالي صعوبة تحقيق هدف التنمية المجتمعية.

وحدد مجدال ان الدولة لا بد لها أن تكون لها سلطة الضبط الاجتماعي والدولة الفردية هي الدولة القادرة على التحكم في المجتمع عبر سيطرتها على القوى الاجتماعية، هذه القوى التي تعرف الديمقراطية التشاركية حسب "جون ديوي" لابد أن تكون مواطنة نشطة مطلعة وعارفة وهي المواطنة التي يمكن التشارك معها لاتخاذ حلول لقضاياها.

وتعتمد الديمقراطية التشاركية على الحوار الاجتماعي والذي هو من أهم الآليات الحديثة في رسم السياسات الاجتماعية بعد أن عرفت الحركات والتجمعات الاجتماعية والنقابات والحركات الحقوقية والجمعيات وغيرها اتساعا متزايدا.

وهذا ما يعزز قدرة الأنظمة السياسية اليوم على الاستقرار والتطور والتغلب على أوجه النقص في السياسات من خلال فتح باب المشاركة وتعزيز السياسات الاجتماعية والذي يكون له أثر على الحفاظ على النسيج الاجتماعي وكذا الاقتصادي، فتدني الأجور مثلا له أثر على برامج الاستهلاك وتراجع الطلب وهذا ما يؤدي إلى تراجع الاستثمار.

3. السياسات الاجتماعية في الجزائر خلفية أيدولوجية تاريخية

لقد كان للسياسات العامة الاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال في الجزائر دور كبير في تقوية النسيج الاجتماعي للمجمع الجزائري وبناء طبقة وسطى يعول عليها لتبني المشروع التنموي والحضاري والتقدمي للبلاد، وكان لهذه السياسات مجموعة من المبادئ التي بنيت عليها وترسخت فيها.

1.3 المنطلقات الأيدولوجية للسياسة الاجتماعية في الجزائر

عند الحديث عن السياسات الاجتماعية في الجزائر لابد من التركيز على مخلفات الاستعمار والتي كانت ثقيلة للغاية:

- الفقر: 2.5 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر.
- بطالة سافرة 1.2 مليون عاطل عن العمل.
- 80% أمية.

إضافة إلى المشاكل الاجتماعية الناتجة عن الحرب التحريرية وعدد هائل من الايتام والأرامل والمعطوبين الخ، فكان بالتالي بناء نظام ذو طابع اجتماعي وجماهيري يتكفل بمشاكل المجتمع العديدة أمر بديهي.

وواجهت الجزائر بداية صعبة بعد الاستقلال بسبب تهريب الأموال إلى الخارج واخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي وترك الأراضي الزراعية وتفريغ الإدارة من الموظفين والاقتصاد كان مفكك وغير متوازن وكانت البداية بالتأميم لإرساء السيادة الوطنية.

وتم تحديد المنطلقات الفكرية والأيديولوجية للسياسة العامة في الجزائر من خلال الوثائق التاريخية التالية [5]:

- **بيان 1 نوفمبر:** والذي حدد أول هدف في إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- **دستور 1963:** والذي اقر ان أهم وظائف الدولة التي قامت لأجلها الثورة هي انتهاج سياسة اجتماعية لفائدة الجماهير كي يرتفع مستوى معيشة العمال وحتى بعد إقرار التعددية سنة 1989 لم تتراجع الدولة عن طابعها الاجتماعي.
- **برنامج طرابلس جوان 1962:** والذي وضعت فيه الأسس الأولى للسياسات العامة للجزائر والحديث فيه أساسا كان عن الثورة الزراعية والتصنيع.
- **ميثاق الجزائر أفريل 1964:** والمؤسس على ضرورة تقوية القطاع العام وهو المحرك الأساسي للتنمية من خلال التركيز على: التصنيع – التخطيط – الزراعة – التوازن الجهوي.

وبالتالي حددت المنطلقات الأيديولوجية للسياسات الاجتماعية في الجزائر وهي ليست بمنئ عن تاريخ ومكتسبات الثورة الجزائرية في النقاط الثلاث الاتية:

ا – **استقلال الأمة:** سياسيا واقتصاديا.

ب – **العدالة الاجتماعية:** وهذا ما ثمنه المجتمع بعدما أنهكه الاستعمار. والتركيز على استخدام موارد المحروقات لإتاحة العدالة الاجتماعية بعد عناء طويل من الاستعمار بتوفير الخدمات المجانية – العلاج المجاني – التعليم العام والمجاني – السكن – دعم أسعار المواد الاستهلاكية.

ج – **الاشتراكية**: بالاعتماد على الطبقة العاملة وعلى أساس ان البرجوازية والتي تمثل نسبة 8% فقط غير قادرة على التنمية والقضاء على الطبقية. وكانت الاشتراكية الجزائرية متمثلة في: الأفكار الاشتراكية + المبادئ الإسلامية + الشخصية الوطنية.

فكان اختيار الدولة ضد السوق الرأسمالية وتوزيع الخيرات على أفراد المجتمع وتم تأطير الجماهير على عدة مستويات: اتحادات فلاحية – نقابة، اتحادات شبابية لخدمة هذا النظام تحت مظلة الحزب الواحد.

فكان التطوع الاقتصادي السبب في تطوير بيروقراطية ضخمة ومتسلطة كما أنه أعاق ميكانيزمات خلق الثورة وتراكمها، إضافة إلى الريع الذي هو ثروة طبيعية تمتلكها الدولة بدل المجتمع وتضع جزء منه كإعانات داخلية دون وجود نظير انتاجي.

فالطرح الأيديولوجي الذي قامت عليه السياسات العامة في الجزائر منذ الاستقلال قام على تحقيق المساواة الاجتماعية ولا يمكن الحياد عنها ولا تشكيلها وفق تحولات تنموية جديدة.

2.3 السياسة الاجتماعية وشرعية النظام السياسي

هناك من يفسر السياسة الاجتماعية على أنها فوز الطبقة العاملة بحقوقها، وهناك من يفسرها أنها سبل الحفاظ على شرعية الطبقة الحاكمة: فمثلا الماركسية تراها أداة في يد البرجوازية، وبالنسبة للجزائر حاول النظام المبني على الشرعية الثورية الحفاظ على شرعيته لوقت أطول بالاعتماد على السياسات الاجتماعية ونتج عن ذلك سياسة توزيع بعيدة عن العقلانية وهي أولا سياسات لم تكن لتلبية طلبات اجتماعية بالأساس، إضافة أنها موجهة لكل المجتمع فقير وغني على حد سواء واعتمدت في ذلك على الريع دون النظر للنمو الاقتصادي وغيرها من الظروف فكان تقرير:

***مجانية العلاج:** المقنن سنة 1974 لكل المجتمع دون النظر في إمكانيات القطاع حيث أن المجانية لم يكن لها معنى في وقت جانب كبير من المجتمع لم يكن متوفر له لا اطباء ولا مؤسسات صحية.

***مجانية التعليم:** والذي كان متعثرا مع قلة الكوادر.

***سياسة التشغيل:** كان من أولويات الدولة الحفاظ على التشغيل وذلك باستثمارات الدولة.

***دعم الأسعار:** الموجه لكل الفئات دون استثناء وتمثل نسبة 31% من التحويلات وتشمل أسعار المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك: الخبز، الحليب، السكر، الزيت.

***الضمان الاجتماعي:** للفئات المعاقين المجاهدين أسر الشهداء...الخ وتوسعت لتشمل العائلات.

***دعم أسعار المحروقات والكهرباء والغاز.**

***توفير السكن الاجتماعي.**

ثم كانت ازمة الثمانيات وظهرت سياسات اجتماعية جديدة مثل التأمين على البطالة والتقاعد المسبق لمواجهة سياسة الخوصصة واغلاق المصانع، وكذا فتح المجال امام الحوار الاجتماعي، وبداية من سنة 2000 ونتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي كان هناك توسع كبير في السياسات الاجتماعية فتم بناء مئات الألاف من المساكن الاجتماعية وتوظيف الاف الشباب في الأجهزة الإدارية ليستفيد من أجور وإن لم يقابلها إنتاج حقيقي، كما تم التراجع عن الحوار الاجتماعي والإبقاء بل التوسع في سياسة الدعم [6].

ومنذ سنة 2014 ومع تراجع أسعار النفط بدأ التراجع التدريجي عن دعم اسعار البنزين والمازوت وتقليص عملية التوظيف في القطاع العمومي وتجميد برمجة انجاز الشبكات الاجتماعية للفئات الهشة والمتوسطة، إضافة إلى تقليص حجم الصادرات، لكن بقيت السياسات الاجتماعية في الجزائر لها نفس المبادئ التي لا تحيد عنها، بل تشهد بعض التغييرات وقد تتقلص وتتوسع نتيجة لارتفاع او تراجع موارد النفط.

4. السياسات الاجتماعية في الجزائر والتكلفة الاقتصادية الباهظة

تمثل اليوم السياسة الاجتماعية تحديا يواجه الحكومة نظرا للأثار الاقتصادية التي تخلفها والتي تمثل ضغطا واضحا على الخزينة العمومية خاصة مع النمو الديمغرافي وكذا توسع السياسات العامة للدولة وتزايد الحاجات المجتمعية، إضافة الى اعتماد الاقتصاد الجزائري على أسعار النفط والتي غالبا ما تشهد تقلبات في الأسواق العالمية إضافة الى ارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية وعجز الخزينة العمومية على تغطية الفوارق في الأسعار الامر الذي أدى الى زيادة ميزانية الدعم بشكل كبير.

كل هذا ساهم في جعل السياسات الاجتماعية اليوم محل اهتمام من صانع القرار بين أهداف لجعلها أكثر فعالية واستجابة لمطالب المواطنين وبين اقتصاد غير قادر على تمويل هذه السياسات بشكل دائم ومستقر وفيما يلي نحدد أهم المظاهر المرتبطة بالسياسات الاجتماعية والتي تشكل اعباء على الاقتصاد الوطني [7]:

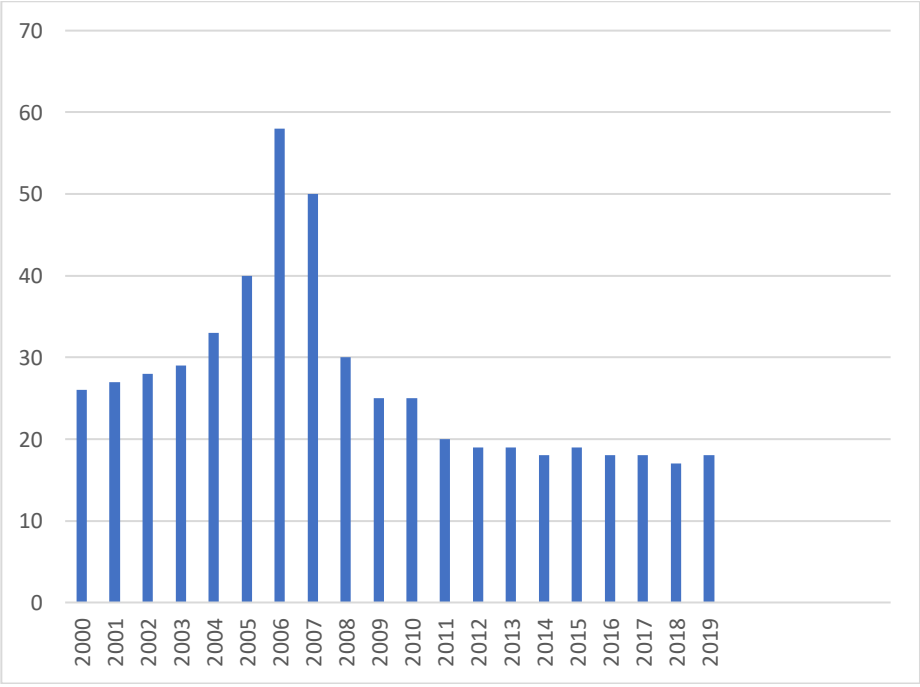
- الضغط المتزايد على ميزانية الدولة خاصة مع النمو الديمغرافي وازدياد وتنوع الاحتياجات الأساسية للمواطنين مما شكل هذا ثقلا متزايدا على الميزانية التي تسعى الى تغطية الفوارق في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية.
- لقد ساهمت السياسات المنتهجة منذ الاستقلال سواء اقتصاديا او اجتماعيا في ضعف القطاع الخاص وعدم توسعه بالشكل الذي يجعله طرفا قويا مساهما في نمو الاقتصاد الوطني وحتى في السياسات الاجتماعية كما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة أين تدعم المؤسسات الخاصة في مجال التعليم والتعليم العالي والصحة وغيرها دور الدولة في هذه المجالات.
- نتج عن سياسات الدعم فوارق واسعة في أسعار مختلف المواد مقارنة بأسعارها في الدول المجاورة وهذا ما نتج عنه تمدد لظاهرة التهريب عبر الحدود وهو ما يمثل نزيفا للاقتصاد الوطني.
- يتوزع الدعم الاجتماعي في الجزائر على جميع فئات المجتمع بمستويات دخلها المختلفة وهذا ما يعزز اللامساواة ويحيد عن أهداف السياسات الاجتماعية فمثلا بالنسبة لدعم أسعار المحروقات فان الفئات ذات المداخيل المرتفعة تستهلك من المواد الطاقوية اضعاف ما يستهلكه أصحاب الدخل المحدود، نفس الشيء بالنسبة للكهرباء وحتى المواد الغذائية.

وتعتبر التحويلات الاجتماعية احدى اهم بنود نفقات التسيير والتي تسجل بشكل واضح في الميزانية العامة للدولة ولطالما سمحت الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات بضمان دعم اجتماعي متعدد الابعاد لصالح المواطنين خاصة بداية من سنة 2000 مع انتعاش أسعار المحروقات وهذا ما ظهر في الارتفاع الملحوظ في حجم التحويلات الاجتماعية، حيث بلغت سنة 2000 النفقات العامة 262430,00 مليون دج، ثم في سنة 2006 تضاعفت الى

584800,00 مليون دج ليسجل سنة 2011 مبلغ 2065074 مليون دج وهذا راجع أساسا الى الدعم المقدم في قطاع السكن، والذي توسع ليشكل 37% من اجمالي النفقات [8].

ونظرا لارتباط دعم السياسات الاجتماعية بأسعار المحروقات فان تذبذب أسعار هذه الأخيرة وتراجعه في الأسواق العالمية أدى الى تراجع الغلاف المالي المخصص لها حيث قدر سنة 2018 بـ 1763817,00 مليون دج مقابل 182076700 سنة 2019.

الشكل (1) تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية ضمن الميزانية العامة للجزائر 2000-2019



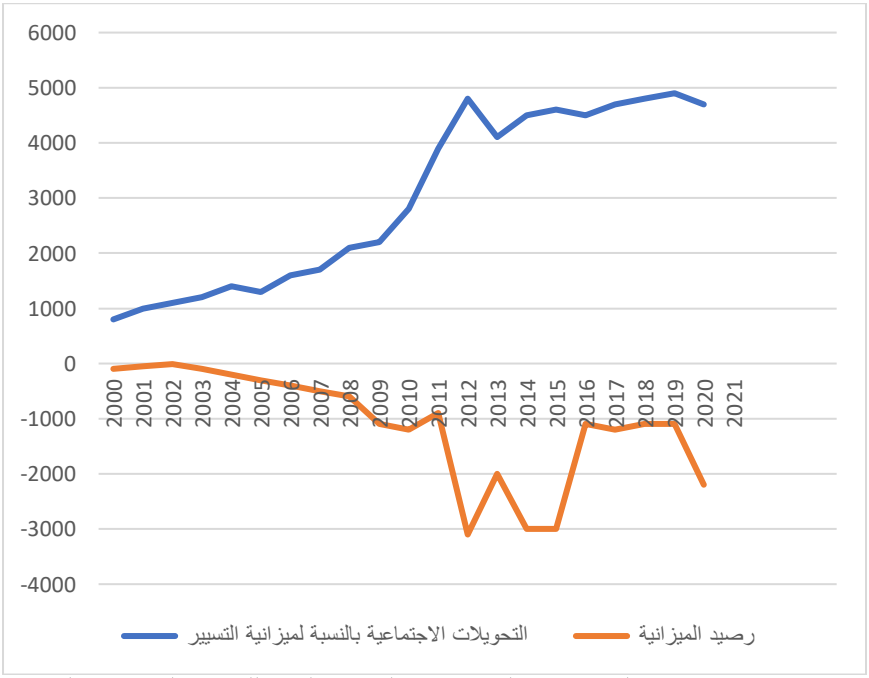
المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات المديرية العامة للتقدير والسياسات، الجزائر

وعموما فان مجمل النفقات الخاصة بالسياسات الاجتماعية في الجزائر تشكل ثقل على الميزانية العامة للدولة وهذا ما يمكن توضيحه من خلال النظر الى رصيد الميزانية والذي باستثناء سنوات 2001 و 2002 والذي سجل فيه رصيد ميزانية إيجابي ومرتفع وهذا بفضل ارتفاع ارادات المحروقات ثم ما لبث في الانخفاض مع ارتفاع قيمة التحويلات الاجتماعية حيث قدر رصيد الميزانية سنة 2011 بـ 2363759 – مليار دج بينما سجلت التحويلات الاجتماعية قيمة 2065074,00 غير انه وسنة 2013 عرفت مخصصات التحويلات الاجتماعية تراجع مما صاحبها تراجع في رصيد الميزانية بنسبة 35 %.

ثم عرف ارتفاع ملحوظ سنة 2014_2015 بـ 3103789,00 مليون دج وذلك بسبب الازمة المالية العالمية للنفط مما أدى الى انخفاض أسعار النفط الى 53 دولار للبرميل سنة 2015 وهذا ما صاحبه انخفاض في إيرادات الدولة.

وبداية من سنة 2016 عرف رصيد الميزانية انخفاض طفيف نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لتنويع الإيرادات خارج المحروقات واتباع سياسة التقشف وتراجع فاتورة الاستيراد ليسجل ارتفاعا بعد ذلك سنوات 2018-2019-2020 بـ 210980.00 مليون دج مع ارتفاع مخصصات التحويلات الاجتماعية ومع ذلك بقي رصيد الميزانية فوق 1000 مليار دج.

الشكل (02) تطور التحويلات الاجتماعية بالنسبة لرصيد الميزانية العامة في الجزائر 2000-2021



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات المديرية العامة للتقدير والدراسات، الجزائر

5. نحو سياسات اجتماعية ذات توجهات جديدة

عند تحليل مكانة السياسات الاجتماعية في الجزائر فان الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية يعد احد الثوابت الوطنية كما تمت الإشارة إليه سابقا والتي تشكل السمة الأساسية لتوجهات عملية صنع السياسات العامة في الجزائر منذ الاستقلال، وبالتالي فان الحديث عن إمكانية التخلي عن هذا المنهج هو من الأمور المستبعدة والتي لا تناسب الفئات المستهدفة من هذه السياسات أو حتى النخب الحاكمة التي استمدت شرعيتها اعتمادا على هذا الاطار الاجتماعي طوال عقود من الزمن، فالعودة عن هذه السياسات الاجتماعية هو بمثابة إعادة نظر في العقد الاجتماعي القائم بين النخب الحاكمة والشعب وهذا ما يمكن أن ينجر عنه حالة من عدم الاستقرار لن يكون أي طرف قادر على تحمل تبعاتها الاجتماعية الخطيرة.

وإضافة الى عدم وجود إمكانية التخلي او التقليص الكبير للتوجهات الاجتماعية للدولة فإلى جانب ذلك فان المنطق الريعي في تسيير شؤون الدولة والمجتمع في الجزائر له دور بارز في تعزيز التوجه الاجتماعي وتوسيع السياسات الاجتماعية مع ارتفاع أسعار النفط في

السوق العالمية وسخاء الإيرادات والعكس صحيح، وهنا تكمن أهمية التخلي عن هذا المنطق الذي يجعل السياسات غير مستقرة وغير هادفة واستبداله بالمنطق الاقتصادي الذي من شأنه أن يعتمد على السوق والمنافسة ويضع خططا واضحة ومحددة تشمل اهداف تتبناها الى جانب ذلك السياسات الاجتماعية وهذا يؤدي بالضرورة إلى إعادة النظر في سياسة الدعم وهيكلتها في إطار استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة ذات أهداف محددة ضمن إطار زمني معين.

لكن ورغم كل السلبيات لا يمكن انكار أن السياسة الاجتماعية في الجزائر اليوم ومنذ الاستقلال قد حققت العديد من المكاسب التي حافظت على الاستقرار الاجتماعي والتوازنات الاجتماعية الاساسية وساعدت في بناء طبقة وسطى وهي مكاسب يصعب التراجع عنها مع أنها كانت السبب في نفس الوقت في تفشي ظواهر مثل الفساد والتهريب وهدر المال العام [9].

لكن اليوم هناك أولويات تشغل اجندة صانع القرار مثل ترقية الاستثمار، تحقيق الامن الغذائي وترقية الصناعة ومع ذلك فإن نظام التحويلات الاجتماعية والدعم ورغم انه يحقق نوعا من المساواة ويقلل الفوارق الاجتماعية وهو في ذلك نظام فعال يجعل الجزائر في نفس المرتبة مع الدول الاسكندنافية، إلا أنه لا يدعم الأولويات الجديدة للحكومة في سعيها لتحقيق التطور والازدهار.

فإلى جانب الحديث عن الجانب الاجتماعي فان الجانب الاقتصادي له أهمية بالغة وعبر عقود من الزمن وعبر مختلف الظروف الاقتصادية والسياسية قد شهد المجتمع الجزائري تحولات عديدة واختلفت فيه الفئات الاجتماعية كما اتسع حجم الطبقة الوسطى الى جانب تدهور القدرة الشرائية لهذه الأخيرة وعدم قدرتها على تلبية كافة احتياجاتها.

ومن الضروري التركيز على أن أي إصلاحات تتم على السياسات الاجتماعية في الجزائر ونظرا لأهميتها لابد أن تكون محل نقاش فيما يسمى بالحوار الاجتماعي بين السلطة من جانب والفاعلين المحليين الاقتصاديين من جانب اخر، وكذا الشركاء الاجتماعيين من نقابات وجمعيات وخبراء واطياف المجتمع المدني المختلفة وذلك بالتركيز على النقاط التالية:

- على الدولة التركيز على وضع نظام تسيير يكون أكثر انتقائية لتحليل احتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة وتوفير سياسات حمائية للفئات الأكثر حرمانا وهو ما يتطلب تخطيطا محكما ووضع نظام تسيير بفعالية عالية للتمكن من تحقيق ذلك.
- يمكن دعم الإصلاحات في السياسات الاجتماعية وضمان حسن سير الانتقاء في سياسات الدعم من خلال الاهتمام بتطوير البحوث العلمية في هذا المجال مما يساهم في وضع بنية وشبكة معلوماتية تتوفر على المعطيات الكافية حول المستفيدين من الشبكة الاجتماعية والاثار المالية الاقتصادية المنجزة عنها، والتي يمكن الاعتماد عليها عند اعداد الميزانية الاجتماعية بأكثر دقة ونجاعة من منظور التخطيط الاجتماعي وتوخي الجودة.

فإعادة تكييف أدوات السياسة الاجتماعية لتتوجه بالأساس الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا إضافة الى العمل على إيجاد السبل لمساهمة باقي الشركاء الاجتماعيين مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص في العمل جنبا الى جنب في تحقيق السياسات الاجتماعية، ان ضبط الاليات والأهداف والوسائل والتمييز بين المدى القصير والمدى الطويل في تحديد مهام السياسات الاجتماعية هو اليوم ضرورة ملحة لتحقيق سياسة اجتماعية ظرفية تتلاءم والتوترات

المتولدة والمقتضيات الاقتصادية والأوضاع الطارئة على أن يبقى الهدف الأساسي هو تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافئ الفرص.

فبقاء السياسات الاجتماعية مهتمة بتحقيق أغراض سخية دون أهداف واضحة على المدى القصير والطويل يبقيها سياسات سلبية لمعالجة ظاهرة الفقر بينما تحديد الأهداف على المدى الزمني من شأنه جعلها سياسات إيجابية نشيطة تحقق أهداف اجتماعية في مجالات أكثر توسعا كما هو الحال في الدول المتقدمة والتي جاء ذكرها في المحور الأول من هذه الدراسة.

اذا لابد من إعادة التفكير في السياسات الاجتماعية التي تكون بديلا فقط عن السياسات الاقتصادية الفاشلة وتكون صمام أمان للمجتمع، غير أن تحقيق الرفاه الافراد اليوم لا يمكنه أن ينتج عن السياسات الاجتماعية وحدها بل لابد أن يكون هناك نهج في صنع السياسات أكثر شمولا لتتوحد الأهداف بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتتكامل فيما يبنها في مختلف المجالات مثل: تقليل الفقر، محاربة البطالة، فتعكس أولويات السياسات الاقتصادية أهداف السياسة الاجتماعية إضافة الى أن النمو الاقتصادي هو بحاجة ماسة الى مجموعة من العناصر مثل: اليد العاملة المؤهلة، الصحة، التعليم، فالبعد الاجتماعي له الأثر البالغ على النمو الاقتصادي [10].

وبالنسبة للجزائر فانه ورغم الأغلفة المالية المعتبرة المخصصة للدعم الاجتماعي إلا أن تأثيرها سواء على البنى الاجتماعية أو الاقتصادية يبقى دون المأمول وهذا يرجع أساسا الى سوء تخصيص الموارد وكذا غياب تحديد واضح للأهداف والاولويات للتوصل الى اليات وميكانزمات تحقق التوازن بين الاعتبارات الاجتماعية وتستجيب في نفس الوقت الى منطق الكفاءة الاقتصادية.

فالتقدم والازدهار الاقتصادي عناصر هامة في تقدم المجتمعات وتتشابك وتترابط مع باقي التطورات التي تشهدها سائر جوانب المجتمع والتي تضطلع عليها في جانب كبير السياسات الاجتماعية خاصة من خلال دعم الصحة والتعليم ومحاربة الفقر وتمكين المرأة وغيرها، لكن السياسات الاجتماعية الفاعلة هي بدورها تتطلب أن يكون قائما عليها المورد البشري الكفء والمؤهل عبر مختلف المؤسسات العمومية والتي يسعى الى تحقيق الغايات والاهداف الواضحة والموجهة توجيها صحيحا نحو أهم القضايا ذات الأولوية وهذا ما من شأنه أن يجعل النتائج أكثر إيجابية، فنوعية المورد البشري الموجود في الجهات الحكومية المسؤولة عن تحديد غايات السياسات الاجتماعية وأهدافها وكذا الأولويات والآليات المنتهجة لابد أن يتمتع بالكفاءة العالية التي يتم تطويرها عن طريق التدريب المستمر [11].

بالإضافة الى أن الاستفادة من تجارب وابتكارات الدول النامية الأخرى في مجال السياسات الاجتماعية هو من الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في ابتكار الأساليب الجديدة والمناسبة والتي تحقق نتائج مثمرة في التكفل بمشاكل المجتمع من جهة وبتطوره ونجاحه من جهة أخرى.

6. خاتمة:

في ظل كل التحولات التي تعرفها الدول اليوم المتقدمة منها والنامية على حد سواء نتيجة التطور التكنولوجي وتوسع مجتمعاتها وشكل الاحتياجات العامة فيها تجد اليوم الحكومات نفسها أمام تحدي وضع السياسات العامة لتي تكون مناسبة لتطلعات شعوبها ليس

في تلبية الاحتياجات فقط وانما لتوفير الفرص وتلبية تطلعات المستقبلية نحو الازدهار وتحقيق الرفاه والذي تغير مفهومه كثيرا عبر عقود من الزمن منذ ظهوره عقب الحرب العالمية الثانية الى الان.

والجزائر كغيرها من هذه الدول تتبنى مشروع ازدهار اقتصادي واجتماعي يتطلب إعادة النظر في السياسات المنتهجة والمبادئ الأيدولوجية التي لابد من تكييفها مع التوجهات الجديدة حتى يكون هناك تحقيق للنتائج المرجوة.

وبالتالي بالنظر للمحاور التي تم تناولها سابقا نحدد النتائج المتوصل اليها في أربعة نقاط أساسية:

- أهمية تطوير الجانب المؤسساتي والقانوني ليشكل الدعامة الرئيسية للسياسات الاجتماعية حتى تكون أكثر فعالية وكفاءة، فالعمل اليوم على توفير مختلف الخدمات للمجتمع يتطلب تجنيد الوسائل الضرورية لذلك وأهم هذه الوسائل هو أرضية قانونية مناسبة للأهداف المرسومة وكذا المؤسسات ذات الكفاءة والقادرة على تطبيق هذه القوانين.
- الى جانب أهمية تطوير المؤسسات لابد من الاهتمام بتنمية كفاءة المورد البشري القائم على هذه المؤسسات، من خلال التدريب والتطوير المستمر، ولعل انشاء المدرسة الوطنية للضمان الاجتماعي في الجزائر تجسيد لرؤية مستقبلية من صانع القرار على أهمية الرفع من كفاءة المورد البشري في هذا المجال.
- من الضروري العمل على الربط بين أهداف السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية على أساس أن احداهما تدعم الأخرى فالنمو الاقتصادي يعزز التنمية البشرية وهي بدورها تدعم النمو في علاقة تفاعلية هامة تقوم عليها السياسات العامة في المجتمعات الحديثة والمتطورة، والبدئ بتحديد أهداف واضحة لكل سياسة على حدة تكون هي الخطوة الأولى والهامة لذلك.
- في نقطة أخيرة وقد تكون أهم العناصر المذكورة سابقا، هي ضرورة معالجة مقاومة التغيير في السياسات والمبادئ التي تقوم عليها في السياسات العامة في الجزائر منذ الاستقلال وهذا على مستوى صنع القرار وكذا على مستوى المجتمع والذي لابد أن يتمتع بالوعي الكافي بأهمية التخلي عن جانب من الحقوق التي اعتاد على اكتسابها مقابل تحقيق مشروع ازدهار ونمو وتطور الامة.

7. الهوامش

1. Wiener Malcom, Malcolm Wiener center for social Policy, Harvard université, 09 Avril 2024 https://www.hks.harvard.edu/centers/wiener
2. محمد احمد بيومي، علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص19.
3. خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، (بيروت، دار المنهل، 2007)، ص 45.
4. La Banque Mondial, Développement social durable et inclusif : 14 Avril 2025, https://www.banquemondiale.org/fr/topic/socialsustainability/overview
5. Yves Barel, Le paradoxe et le système, essai sur le fantastique social,) Grenoble, Presses universitaire de Grenoble, 1979), p 122.
6. Temmar Hamid, L'économie de l'Algérie,) Alger, office de publications universitaires, 2015), p 67.

7. Akkache Fadila, La sécurité social et l'état en Algérie, (Alger, Laboratoire d'études et analyses des politiques publiques en Algérie, 2011), p274.
8. حامي حسان، سياسة الدعم في الجزائر وحتمية الإصلاح، مبادرة الإصلاح العربي، 27 افريل 2025، https://www.arab-reform.net/ar/publication
9. جلولي صفية، قديد ياقوت، "واقع السياسة الاجتماعية بين التكلفة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية"، **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، المجلد (12)، عدد (02)، (ديسمبر 2022)، ص 24.
10. Temmar Hamid, Op.cit., p 258.
11. الأمم المتحدة، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية، نحو السياسات المتكاملة للتنمية الاجتماعية، 2003.
12. الأمم المتحدة، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية، نحو السياسات المتكاملة للتنمية الاجتماعية في الدول العربية، 2005.

8. قائمة المراجع:

1- باللغة العربية

- الأمم المتحدة، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية، **نحو السياسات المتكاملة للتنمية الاجتماعية**، 2003.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية، **نحو السياسات المتكاملة للتنمية الاجتماعية في الدول العربية**، 2005.
- بيومي محمد احمد ، **علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.
- جلولي صفية، قديد ياقوت، "واقع السياسة الاجتماعية بين التكلفة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية"، **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، (المجلد 12، عدد 2، ديسمبر 2022.
- حامي حسان، **سياسة الدعم في الجزائر وحتمية الإصلاح، مبادرة الإصلاح العربي**، 27 افريل 2025، https://www.arab-reform.net/ar/publication
- خليل حسين، **السياسات العامة في الدول النامية**، بيروت، دار المنهل، 2007.

2- باللغة الاجنبية

- Akkache Fadila**, La sécurité social et l'état en Algérie, Alger**, Laboratoire d'études et analyses des politiques publiques en Algérie, 2011.
- La Banque Mondial, **Développement social durable et inclusif** : 14 Avril 2025, https://www.banquemondiale.org/fr/topic/socialsustainability/overview
- Temmar Hamid**, L'économie de l'Algérie**, Alger, office de publications universitaires, 2015.
- Wiener Malcom, Malcolm Wiener center for social Policy, Harvard université, 09 Avril 2024 https://www.hks.harvard.edu/centers/wiener
- Yves Barel, **Le paradoxe et le système, essai sur le fantastique social**, Grenoble, Presses universitaire de Grenoble, 1979.